الأنباء
الاربعاء 27 يوليو 2011

أكد استقلاليتها وعدم تبعيتها لديوان المحاسبة وستعمل على حفظ المال العام وتحقيق العدالة في إجراءات المحاكمة

السلمان: تدشين انعقاد هيئة المحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية

أكد رئيس إدارة الفتوى والتشريع الشيخ محمد السلمان أنه إيمانا بدور ديوان المحاسبة في حماية الأموال العامة واضطلاعا بدور إدارة الفتوى والتشريع الذي حدده القانون في هذا المجال، فقد «قررنا انعقاد هيئة المحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية» لمحاكمة من يحال إليها.

وأوضح السلمان أن هيئة المحاكمة التأديبية مستقلة استقلالا تاما عن ديوان المحاسبة فيما تتخذه من قرارات تراعي فيها الحرص الشديد على الحفاظ على المال العام المملوك للدولة وتحقيق العدالة الكاملة في إجراءات المحاكمة واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الشأن وذلك دون تحيز لطرف على حساب طرف آخر.

وأشار إلى أنه التزاما بأحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وما تضمنته المادة «60» بالفصل الرابع من النص على تشكيل هيئة تختص بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية وأسندت رئاستها بتشكيلها الوارد بالبند «أ» إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع وعضوية كل من وكيل ديوان المحاسبة ووكيل وزارة المالية ومستشار من إدارة الفتوى والتشريع ووكيل ديوان الخدمة المدنية، كما أسندت رئاستها بتشكيلها الوارد بالبند «ب» إلى وكيل إدارة الفتوى والتشريع وعضوية كل من وكيل ديوان المحاسبة المساعد ومستشار مساعد بإدارة الفتوى والتشريع ومندوب من وزارة المالية ومندوب من ديوان الخدمة المدنية.

الشيخ محمد السلمان

منح رئيس الديوان حق إقامة الدعوى التأديبية ضد مرتكبي المخالفات أمام الهيئة

وبالنسبة لتمثيل الادعاء أمام الهيئة المذكورة أوضح السلمان انه وفقا لأحكام المواد (57، 58، 59) من قانون إنشاء الديوان وما قضت به من حق الديوان في الاعتراض على القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته بالتصرف في المخالفات المالية، وذلك بمنح رئيس الديوان حق إقامة الدعوى التأديبية ضد مرتكبي هذه المخالفات أمام الهيئة المذكورة «إذا رأى وجها لذلك» خلال شهر على الأكثر من تاريخ تلقي الديوان القرار المعترض عليه مصحوبا بجميع الأوراق، أو خلال 10 أيام في حالة عدم استجابة الجهة لطلب إعادة النظر في تلك القرارات.

وبناء على ذلك فإن إقامة الدعوى التأديبية أمام الهيئة المذكورة معقود لرئيس ديوان المحاسبة وبالتالي فله إنابة من يحل محله في تمثيل الادعاء أمام الهيئة المذكورة.

وبيّن حرص المشرع على دفع عجلة العدالة إلى تحقيق المساواة في المسؤوليات والضمانات وخاصة في الجانب الإداري الذي أضحى عصب كل دائرة من دوائر الحكومة، وأن كل القوانين والتشريعات المحلية والعالمية دعمت مبدأ حماية المال العام وصون مقدرات الدولة والمتعلقة بثوابت التنمية والتي تمس بشكل مباشر الأمن القومي، وهذا ما أكده المشرع في الفصل الرابع من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 بدعوة رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني إلى انعقاد هيئة المحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية.

وقال السلمان: ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نساهم بالدور الذي أناطه المشرع في القانون، لأن الأموال العامة هي الوسيلة الوحيدة للدولة لمباشرة وظائفها وأوجه نشاطها في كل المجالات بلا استثناء، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع وسد حاجاته ومتطلباته.

وأضاف: من هنا برزت أهمية الأموال العامة وعظم دورها، لذا فقد عنيت التشريعات في كل الدول على اختلاف أنظمتها بحماية الأموال العامة على نحو خاص وأفردت لذلك قواعد اتبعت فيها نهجا أكثر تشددا وصرامة من القواعد المقررة لحماية الأموال الخاصة.

وأوضح أن المشرع الكويتي لم يخرج عن هذا الإطار، فنص في الدستور على حرمة الأموال العامة وأوضح في نصوصه القواعد الأساسية لاعتمادها وصرفها وسبل الرقابة عليها، وتناولت التشريعات الجزائية تجريم العدوان عليها أو العبث بها وواجهت ذلك بعقوبات مغلظة، وجعلت لها التشريعات المدنية امتيازا يجعلها أعلى مرتبة من غيرها، ثم جاءت التشريعات الإدارية وتناولتها بتنظيم شامل فيما يرد عليها من تصرفات تحصيلا وصرفا واستثمارا، وبيان السلطات المختصة بذلك بقواعد مفصلة لضمان تحديد المسؤولية عما يرد عليها من إجراءات، ووضعت لذلك نظم رقابة ومتابعة متعددة بغرض الكشف عن أي قصور أو عبث أو عدوان على تلك الأموال.

وأشار إلى أنه على سند من نص المادة «151» من الدستور صدر القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة تهدف إلى تحقيق رقابة فعاله على الأموال العامة وأوكل إليه الرقابة المالية على الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة والشركات التي تبلغ نسبة مساهمة المال العام في رأسمالها 50٪ فأكثر.

وأوضح أنه تمكينا للديوان من مباشرة هذه الرقابة على نحو مثمر واستهداء بالنظم المقارنة في الأجهزة النظيرة بالدول الأخرى أناط المشرع بالديوان فضلا عن واجبه في الرقابة المالية واجبا آخر في الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية للتأكد من أن المسؤولية عن تلك المخالفات قد حددت وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها وأفرد المشرع لتنظيم هذه الرقابة الفصل الرابع كاملا من قانون إنشاء الديوان سالف الذكر.

وأكد أن الديوان يباشر رقابته على المخالفات المالية على النحو المنظم في هذا الفصل وقد أورد المشرع فيه تنظيما شاملا لمواجهة هذه المخالفات بدءا من بيان المخالفات المالية وتحديدها على النحو الوارد بالمادة «52» ومرورا بالإجراءات الواجب اتخاذها حيالها من إحالة للتحقيق وإصدار قرار تصرف من السلطة المختصة وموافاة الديوان به مشفوعا بجميع أوراقه على النحو الموضح بالمواد من «53» إلى «56» وانتهاء ببيان أدوات الديوان في مباشرة هذه الرقابة والمتمثلة في طلب إعادة النظر في القرار الصادر بالتصرف أو إحالة مرتكبي هذه المخالفات إلى المحاكمة التأديبية أمام الهيئة المختصة بذلك على النحو الموضح بالمواد من «57» إلى «59».

أكدوا على ضرورة أن ينأى هذا الجهاز عن المساومات السياسية

وكلاء ومستشارو «الفتوى والتشريع»: نرفض تدخل «الوطني» في تعيين الرئيس

صرحت مصادر من «الفتوى والتشريع» بأن عددا من الوكلاء والمستشارين والمحامين في الادارة ابدوا استياءهم من تدخلات تكتلات خارجية (كتلة العمل الوطني) من اجل مصالحها الخاصة مبينة ان هذا التدخل سيعرض الفتوى والتشريع كجهاز قانوني مركزي للدولة لاخفاقات اكثر مما هو عليه الآن بدلا من النهوض به.

واضافت ان هذا التدخل من قبل الكتلة مقصود والهدف منه السيطرة الكاملة على الفتوى والتشريع، خاصة انها تسعى الى تعيين نائب رئيس الفتوى والتشريع رئيسا للادارة نظير مساومات سياسية من كتلة العمل الوطني لشغل هذا المنصب مما يترتب عليه وفقا للمنطق الطبيعي للامور ان يكون رئيس هذا الجهاز الحيادي خاضعا لاهواء هذه الكتلة، مما يفقد هذا الجهاز الحيادية المطلوبة.

وقالت المصادر انها غير راضية عن هذا التدخل السافر من قبل كتلة العمل الوطني كمجاملة لها وبتسييس ملف الفتوى والتشريع، مؤكدة انه كان يتعين على الوزير المسؤول عن اعمال هذه الادارة سياسيا ان ينأى بهذا الجهاز عن التدخلات السياسية لضمان حياديه هذا الجهاز ومنعا لخضوع الوزير للرقابة البرلمانية جراء هذه التدخلات وذلك عن طريق الاستجواب الذي ينوي بعض النواب تقديمه للوزير.

كما قالت المصادر ان نائب رئيس الفتوى والتشريع قد اخفق في ادارة قسم القضايا وترتب على ذلك خسارة عدة قضايا تتضمن اهدار المال العام الذي ينبغي عليه ان يحافظ عليه بدلا من الضياع وهذا ناتج عن اهمال وتقصير وعدم متابعة من قبله، فكيف يكافأ بعد تلك التجاوزات والاخطاء وان يكون رئيسا لهذا الجهاز.وقالت المصادر ايضا انها تتمسك برئيس الفتوى والتشريع الشيخ محمد السلمان لما يتمتع به من شخصية متعاونة مع الاعضاء الفنيين وما يتحلى به من اخلاق رفيعة في التعامل مع الجهازين الفني والاداري.واذ تؤكد تلك المصادر امتعاض الوكلاء والمستشارين والمحامين من جراء ما ينشر في بعض وسائل الاعلام نشدد على ضرورة عدم المجاملة في هذا الجهاز الذي يتطلب ان تكون فيه الحيادية في التعامل والاشراف والتعيين.

محمد يعقوب يحاضر في الفردوس اليوم وغداً

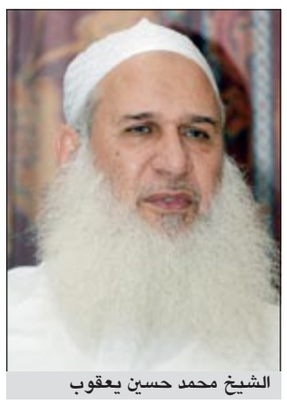
الشيخ محمد حسين يعقوب

اكد رئيس لجنة الفردوس للزكاة والصدقات والدعوة والارشاد التابعة لجمعية احياء التراث سعود المطيري ان اللجنة ستستضيف الشيخ محمد حسين يعقوب اليوم وغدا.واوضح المطيري ان الشيخ يعقوب سيقوم بطرح دورة بعنوان «كن ربانيا ولا تكن رمضانيا» وهي ضمن الاستعدادات التي تقوم بها اللجنة لاستقبال هذا الشهر الفضيل لتهيئة النفوس وتشويقها الى الشهر المبارك والحث على استغلال الاوقات بالعبادات والطاعات، حيث ستعقد الدورة في مسجد محمد عباد العدواني - الفردوس - ق9 - بعد صلاة العصر.

ودعا المطيري الجمهور الكريم الى المبادرة والحرص على حضور مثل هذه المحاضرات وهذه المجالس الايمانية، مبينا انه لمزيد من الاستفسار يمكن التواصل معنا على الهواتف التالية: 66815599 - 99803111.

● ليلى الشافعي

اللجنة الشعبية لإغاثة الشعب الصومالي تعلن رقم حسابها لجمع التبرعات

بناء على الرغبة الاميرية السامية من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، اصدر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2011/7/17 قراره رقم 1030 بارسال معونات ومواد اغاثة عاجلة لمساعد الشعب الصومالي الشقيق بمبلغ عشرة ملايين دولار على ان يتم ايصالها من خلال اللجنة الشعبية لجمع التبرعات بالتنسيق مع كل من وزارة الخارجية وجمعية الهلال الاحمر الكويتي.

واللجنة الشعبية لجمع التبرعات تعلن عن فتح باب جمع التبرعات لمصلحة الشعب الصومالي الشقيق للمساهمة بمد يد المساعدة والاغاثة لشعب دأبت عليه المحن واستوطن الجفاف ارضه فجفت مياهه واحترق شجره وغذاؤه فأصبح الكبير والصغير والرضيع على بعد خطوات من شبح الموت والهلاك الذي يحصد الجميع بلا هوادة او شفقة.واللجنة اذ تطلق نداءها الى الشركات والمؤسسات والى الشعب الكويتي الاصيل بعراقته وعطاءاته الخيرة للمساهمة بالتبرع لانقاذ الشعب الصومالي من براثن الجفاف.

● رقم حساب اللجنة لدى بنك الكويت الوطني: 1000354951.

● رقم هاتف اللجنة: 22449621.

من جهة اخرى وفي اطار برنامج تنفذه السفارة الصومالية لدى البلاد بالتعاون والشراكة مع الجالية الصومالية ممثلة بمجلس الجالية - جمعية دلسن النسائية - اتحاد الطلبة الصوماليين وتحت مسمى «اللجنة الاغاثية» لتعزيز عملية الاغاثة في الصومال وادراجها ضمن اولويات العمل للمؤسسات والهيئات الوطنية والمحلية، يتم اطلاق حملة انسانية كبرى لدعم الاهالي المتضررين والتبرع سواء ماديا او عينيا بالملابس والاغذية وغيرها من المستلزمات، وذلك تحت شعار «الصومال ينادي»، حيث تستقبل الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية في منطقة جنوب السرة مساء الخميس الموافق 28 يوليو في الساعة 7,30 مساء هذه الحملة برعاية وحضور السفير الصومالي لدى البلاد عبدالقادر امين شيخ وممثلين عن الهيئات والجمعيات الخيرية في الكويت على ان تكون الدعوة عامة لابناء الجالية الراغبين بمد يد العون والمساعدة لاخوتهم في الوطن ولكل شخص مهتم بالتبرع، لكن عن طريق الهيئات الاغاثية في الكويت.وفي ظل هذه الظروف بالغة الصعوبة التي يعيشها وطننا وابناؤه في الداخل ومع قرب حلول شهر الخير والبركة، نتضرع الى الله ان يعين اهلنا ويفرج كربتهم وان يسترهم ويغفر لمن قضى نحبه في هذه الظروف القاسية انه السميع المجيب. ولمزيد من الاستفسار الاتصال على هاتف: 65517002، او المراسلة عبر البريد الالكتروني: dalsan.w.a@gmail.com

الخليفة: طفرة هائلة في الخدمات الصحية بالجهراء

كشف مدير منطقة الجهراء الصحية د.فهد الخليفة ان عدد المراجعين لمرافق وزارة الصحة في منطقة الجهراء الصحية قد تضاعف خلال السنوات الماضية كما تبين ذلك في كتاب التقرير السنوي الذي أصدرته المنطقة عن العام 2010، حيث بلغ عدد سكان منطقة الجهراء 450,021 نسمة تقريبا، نتيجة لاستحداث مناطق جديدة، ما استلزم إضافة المزيد من الخدمات الصحية بالمنطقة، مؤكدا أن مستشفى الجهراء قد زادت طاقته الاستيعابية إلى أكثر من الضعف لمواجهة هذا التزايد في أعداد المراجعين ومحاولة التخفيف من الازدحام وتقليص مدد الانتظار.

د.فهد الخليفة

وقال د.الخليفة في تصريح له ان الخدمات الصحية في منطقة الجهراء شهدت في الآونة الأخيرة طفرة نوعية هائلة وتطورا ملحوظا انعكس إيجابيا على صحة الفرد والمجتمع، وأحدث أثرا فعالا في مستوى الخدمة المقدمة للمواطن، الذي لمس هذا التطور من خلال الافتتاحات الجديدة والتي تعمل وزارة الصحة على زيادة الطاقة الاستيعابية من خلالها لتقديم خدماتها على أفضل وجه.

مضيفا «بالرغم من أن هناك ضغطا كبيرا على المنطقة إلا أن الخدمات الطبية المقدمة تعتبر خدمات ذات معايير دولية بشهادة الجهات المحايدة، وهذا دليل على أن مستوى الخدمة المقدمة قد وصل إلى مستوى عال وراق لإرضاء المواطنين، وقال ان العام الماضي شهد طفرة نوعية في مجال الإنشاءات الجديدة والمتميزة».

● حنان عبدالمعبود

المكيمي: «الطبية» تبنت مطالب الأطباء الحاصلين على الجزء الأول من الزمالة

أعلن رئيس الجمعية الطبية د.علي المكيمي أن مجلس إدارة الجمعية قد تبنى مطالب الأطباء الحاصلين على الجزء الأول من الزمالة والذين لم يتم بعد حسم موضوع ترقياتهم وتعديل مسمياتهم الوظيفية الفنية تطبيقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2010.

وقال د.المكيمي في تصريح له أمس إنه وبصفته عضوا ممثلا للجمعية الطبية بمجلس أمناء معهد الكويت للاختصاصات الطبية Kims قد قام بشرح المشكلة وأبعادها على أمين عام المعهد د.عبداللطيف البدر والذي أبدى تفهما كبيرا، وتم الاتفاق على مناقشتها بأقرب اجتماع لمجلس أمناء المعهد للتوصل للقرار المناسب من خلال استثناء من أدوا الامتحان فعليا في سنة 2011 أو حتى تقدموا إليه بحد أقصى شهر سبتمبر 2011 الذي يحقق المصلحة العامة ويحفظ حقوق الأطباء.

د.علي المكيمي

واختتم رئيس الجمعية الطبية تصريحه، معربا عن تفاؤله للتوصل إلى حل مناسب للمشكلة في غضون الفترة القليلة المقبلة، مؤكدا حرص مجلس إدارة الجمعية على المتابعة المستمرة للقضايا الصحية والطبية وفاء بالعهد الذي قطعه المجلس على نفسه في انصاف الأطباء والارتقاء بمستواهم الفني باعتباره جزءا من رسم سياسة الوزارة بمبدأ المشاركة الفاعلة بالقرارات والتي يتم تطبيقها في هذه الحقبة بسبب تعاون وزارة الصحة.

● حنان عبدالمعبود

بركات: «الإصلاح» تنظم سوقاً خيرياً في «الهيئة»

أحلام بركات

اعلنت مشرفة النادي الصيفي التابع للجنة العمل الاجتماعي في جمعية الاصلاح احلام بركات عن ختام انشطة النادي تحت شعار «نبضاتي» لاحتضان الفتيات في برنامج قرآني، ثقافي، ترفيهي وتربوي غرسنا من خلاله القيم التربوية وتم تفعيلها عمليا من خلال انشطة متنوعة تكللت بالنجاح والتميز.

واضافت بركات اننا في النادي قررنا ان يكون ختام انشطتنا سوقا خيريا لمصلحة دعم المشروع الطلابي الخيري العالمي بجهود شبابية كويتية، وهو بناء معهد تعليمي لطالبات من اسر فقيرة في الصين حيث سيكون افتتاح السوق الخيري اليوم في مقر الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بجنوب السرة تمام الساعة 4 مساء ويستمر حتى الساعة 9 مساء.

اللجنة تنظم حملة دعوية بعنوان «التعريف تكليف»

الشطي: 53 ألف مهتدٍ ومهتدية منذ إنشاء «التعريف بالإسلام» ولدينا 6 وقفيات للقرآن

منيف العجمي وجمال الشطي ود.عبدالله العجيل وجودة الفارس (كرم ذياب)

أكد مدير عام لجنة التعريف بالاسلام جمال الشطي فضل الدعوة، مشيرا الى أن على المسلم معرفة أحكامها حتى يكون على بصيرة بما افترضه الله عليه، وهي مهمة الرسل التي لم تنقطع بموتهم، لذا جعلت فرض كفاية على المسلمين اذا قام بها البعض سقط عن الكل، وهو الامر الذي تقوم به لجنة التعريف بالاسلام بصفتها الجهة التي تقوم نيابة عن المسلمين عامة في الكويت بالدعوة إلى الله تعالى.جاء ذلك في كلمة للشطي في المؤتمر الصحافي للحملة الدعوية لعام 2011 تحت شعار «التعريف تكليف» والذي عقده والقائمين على اللجنة مساء اول من امس في مقر معهد تايز للتواصل الحضاري.وقال ان الحملة تهدف الى عدة امور من ابرزها الحث على الهداية ونشر الإسلام لغير المسلمين الموجودين في الكويت ودعوتهم لهذا الدين وزيادة عدد المهتدين الجدد لأكثر من 4000 مهتد سنويا، اضافة الى توزيع 200 ألف حقيبة من حقائب الهداية لغير المسلمين والمهتدين الجدد مجانا عن طريق المواطنين والمقيمين، وتوزيع أكثر من 100 ألف وجبة افطار صائم، مع ضرورة لفت انتباه المسلم نحو دينه بعيدا عن مشاغل الحياة، وتوزيع الوسائل الدعوية المترجمة.

وكشف عن دخول 53 الف مهتد ومهتدية الى الاسلام منذ انشاء اللجنة في العام 1978، منهم 4029 مهتديا أشهروا إسلامهم عام 2010، وقامت بتوزيع مليون نسخة من النشرات الدعوية بلغات مختلفة سنويا، اضافة الى 40 الف حقيبة هداية تم توزيعها في العام 2010، وتم تخريج حوالي 10 آلاف دارس من المهتدين الجدد ودارسي اللغة العربية من خلال 850 دورة تم تنظيمها، وتنظيم مسابقات حفظ القرآن الكريم 10 مرات تضم كل مرة 500 مشارك.

وعن أدوات الاتصال والتعرف على هذه الحملة، بين الشطي انها تكون من خلال الأفرع المنتشرة بالكويت وعددها 15 فرعا في جميع المحافظات، والوسائل الإعلانية المهمة مثل الإعلانات والفلايرات والبوسترات، ووسائل مهمة مثل البرنامج التلفزيوني «شاطئ الحقيقة»، اضافة الى البرامج الإذاعية خاصة إذاعة القرآن الكريم، كم ان هناك خطة منظمة عبر الوسائل والمواقع الالكترونية.من جانبه، اكد مدير ادارة الافرع والحج والعمرة باللجنة المحامي منيف العجمي ان عمل اللجنة دعوي شرعي يعتمد على الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة دون تشنج، دون الالتفات الى الامور السياسية او الحزبية، وبذا استحقت تلقيبها بعروس اللجان الخيرية منذ تأسيسها في العام 1978 بجهد المؤسسين ومن زال يعطي. بدوره، قال مسؤول قسم الدعوة الالكترونية د.عبدالله العجيل انه بعد دراسة وبحث تبين ان هناك احتياجا للعمل على الانترنت فأطلقنا الشبكة الدعوية المتخصصة وهي عبارة عن 90 موقعا ومدونة، حيث تم تحديد الجهات المستهدفة وتخصيص موقع لكل فئة.وعن حصول موقع اللجنة على جائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية، قال ان اللجنة قامت باعادة تصميم الموقع حسب اللوائح المعدة عالميا، واستخدمنا جميع اساليب الاتصال وأنشأنا شبكات على الفيسبوك والتويتر ونشر الاخبار اليومية.

● ليلى الشافعي

العطية: مراجعة الأطباء لتحديد موعد الأدوية في رمضان

أكد رئيس الصيدلية المركزية بمستشفى الأمراض السارية د.مساعد العطية، أنه مع حلول شهر رمضان تكثر أسئلة المرضى عن كيفية تناول أدويتهم، خاصة مع المصابين بأمراض مزمنة، حيث يواجهون بعض المشكلات، ما ينتج عنه الكثير من الاستفسارات حول تناول أدويتهم أثناء الفترة الصباحية، ولهذا يجب أن نشرح لهم كيفية تكييف الأدوية وبيان طرق التداوي المناسبة مع التغيرات الزمنية في شهر رمضان المبارك.

وقال العطية في تصريح له «ان المريض كي يتمكن من الصيام مع تناول هذه الأدوية، يلزم تعديل أوقات تناولها في رمضان، حيث ان الدواء الذي يتم تناوله مرة واحدة يوميا ينصح بتناوله عند الفطور أو السحور، وكذلك الدواء الذي يتم تناوله مرتين يوميا تكون الجرعة الأولى عند الإفطار والثانية عند السحور، أما الدواء الذي يتم تناوله ثلاث أو أربع مرات فيجب استشارة الطبيب لإيجاد بدائل مكافئة له يتم تناوله مرة أو مرتين.

د.مساعد العطية

واشار الى انه يجب أن يمنع المرضى من توقيف دوائهم أو تبديله، أو طريق تناوله، أو تكرار جرعاته بأنفسهم في رمضان. حيث دلت الدراسات على أن توقيف الدواء دون استشارة الطبيب، كان سببا هاما في تفاقم بعض الأمراض كالربو، أو عودة أعراض بعض الأمراض مثل الصرع.

● حنان عبدالمعبود